المؤشر السعري
5826.1
بتغير قدره
+6.58
0.11%

«تنظيف» تحصل على موافقة «الهيئة» لزيادة رأس المال

أفادت الشركة الوطنية للتنظيف بحصولها على الموافقة النهائية من هيئة اسواق المال بخصوص زيادة رأسمال الشركة.

وقالت الشركة في بيان لها على موقع البورصة انها قد حصلت على موافقة وزارة التجارة والصناعة على هذا الخصوص بتاريخ 2011/10/5 عن طريق التأشير في السجل التجاري بناء على المذكرة الصادرة عن إدارة الشركات المساهمة رقم 934 /2011، وأن الشركة بصدد استدعاء مجلس الادارة لتحديد موعد بداية استدعاء زيادة رأس المال ونهايته.

«التجارة» شكلت لجنة لمتابعة ملف الشركات المتعثرة وقريباً سيتم الكشف عن آلية عملها

بورسلي: حريصون على تطبيق مواد قانون «هيئة الأسواق» وجميع موظفي السوق سيأخذون حقوقهم كاملة

قالت وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي ان المادة 157 من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن تنظيم سوق الكويت للأوراق المالية نصت على بند يتعلق بإعادة تأهيل وتسوية أوضاع الموظفين في السوق باعتبارهم موظفين في هيئة أسواق المال.

وأكدت الوزيرة ـ في اتصال هاتفي مع برنامج «المؤشر» المذاع على تلفزيون الكويت أمس ـ اننا أمام قانون نافذ، ويجب ان يحترم، وان للموظفين حقا مكتسبا من تطبيق نص المادة 157.

وأشارت الوزيرة الى انها تولت وزارة التجارة والصناعة في مايو الماضي، ولم يكن ملف الموظفين موضع خلاف، لكن كان هناك تفويض من هيئة أسواق المال الى لجنة السوق لتسوية أوضاع ومكافآت الموظفين.

د.أماني بورسلي

ولفتت الى ان هناك اجتماعات قد تمت مع لجنة السوق لمناقشة إقرار مكافآت جميع الموظفين في سوق الكويت للأوراق المالية، وان موضوع التسكين سيقع على عاتق هيئة أسواق المال وينتهي دور لجنة السوق بتصديق الجزء المتعلق بمسؤولية لجنة السوق.

وفي ردها على سؤال يتعلق بحقوق الموظفين منذ مارس 2010 الى مارس 2011، قالت الوزيرة «نحن ملتزمون بتطبيق مواد القانون، وان يأخذ كل ذي حق حقه، ولن نخرج عن الإطار القانوني، وأؤكد ان جميع الموظفين سيحصلون على حقوقهم كاملة، فالهدف مصلحة الاقتصاد الكويتي ومصلحة السوق والمتعاملين فيه، وان اي خلافات لن تكون لمصلحة الاقتصاد او المتعاملين في السوق».

وأعربت الوزرة عن أملها في الانتهاء من هذا الملف سريعا بما يعود بالمصلحة العامة على الجميع، وان يكون للجهات المعنية بالموضوع دور في تطبيق القانون، وذلك لعدم حدوث اي بلبلة في تطبيق القانون.

وقالت حول الاجتماع الأخير مع ممثل موظفي السوق سامي المعجل «انا حريصة دائما على لقاء الموظفين والاستماع لمشاكلهم، لما فيه من تقريب وجهات النظر وتطبيق القانون بما يعود على جميع الأطراف بالنفع».

ورفضت الوزيرة الحديث عن الملف الرقابي، وما يخص مدى الانسيابية في عمل هيئة أسواق المال والمدى الزمني اللازم لذلك.

وفيما يخص ملف الشركات المتعثرة، قالت بورسلي ان هناك دورا كبيرا للوزارة في حصر هذه الشركات ومتابعة ميزانياتها وجمعياتها العمومية، ان هناك لجنة مشكلة من قبل وزارة التجارة والصناعة لمتابعة ملف هذه الشركات، للنظر في كيفية التعامل معها، وهناك آليات سيتم الكشف عنها خلال عمل اللجنة خلال الفترة المقبلة.

● أحمد يوسف

«إعمار الأهلية»: توقعات بحدوث انتعاش للقطاع العقاري خلال الشهر الجاري

ذكر تقرير شركة «اعمار الاهلية» أن السوق العقاري المحلي شهد انتعاشا متواضعا خلال سبتمبر الماضي مدفوعا بالتحركات الحكومية التي أطلقتها وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي والرامية إلى إصلاح السوق عقب تشكيلها لجنة مكونة من مختصين وخبراء في السوق العقاري أعدوا تقريرا عن أوضاع السوق شمل الإشكاليات والمعوقات ووضع الحلول والمعالجات في صورة توصيات ترفع للوزيرة لتأخذ قراراتها التي يمكن اتخاذها ومن ثم ترفع تقريرا لمجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات الممكنة، وكشف التقرير عن وجود تحركات نحو الأراضي السكنية في المنطقة الجنوبية، خصوصا بعد أن طرحت البنوك والمؤسسات التمويلية عقاراتها للبيع للخروج من دائرة المخالفات المقررة على محتكري الأراضي وهو ما يعكس وجود فرص للشراء.

وأضاف التقرير أن التسهيلات الائتمانية التي أقرها بنك التسليف في تقديم القروض للكويتيات المتزوجات من غير كويتي والمطلقات تعد عنصرا داعما للسوق العقاري وتحديدا على القطاع السكني وأوضح التقرير أن التداولات العقارية كانت قد شهدت تراجعا خلال شهري أغسطس ويوليو الماضيين بسبب هاجس أن اسعار العقارات مهددة بالهبوط في ضوء الأحداث السياسية في المنطقة، وبين التقرير أن الأزمة الأوروبية وأزمة اليونان تركتا لدى اصحاب رؤوس الأموال حالة من القلق حالت دون إقدامهم على الاحتفاظ بالأصول العقارية تحوطا من الدخول في خسائر على المدى القريب، وذكر التقرير أن أسواق العقار التي تراجعت في المنطقة انعكست على السوق المحلي نظرا لارتباط الأحداث في المنطقة بأسواقها، حيث تتأثر إيجابا وسلبا ما ينتج عنه ضعف وهبوط امام الظروف الصعبة التي تهوي أحيانا بالعقار، وأشار التقرير إلى أن الفترة الراهنة في السوق سوف تحقق دورا إيجابيا مرهونا بالقرارات الحكومية التي تهدف لتطوير وضع السوق للنهوض به من الحالة الراهنة، وقال التقرير أن إجمالي قيمة التداولات بلغت 123,9 مليون دينار خلال شهر أغسطس بواقع 409 عقارات وبنسبة تراجع تقدر بنحو 44٪ مقارنة بشهر يوليو 2011، حيث سجلت إجمالي التداولات ما قيمته 211,4 مليون دينار.

وأشار التقرير الى أن تداولات قطاع العقار السكني بلغت 60,3 مليون دينار خلال يوليو 2011 الماضي بواقع 334 صفقة عقارية مابين عقود ووكالات بانخفاض بلغت نسبته 36٪ عن شهر يوليو 2011 الماضي والذي سجلت تداولاته 88,7 مليونا، ويأتي تراجع العقارات السكنية متزامنا مع الضغوط الراهنة على بيت التمويل الكويتي لسداد رسوم بعشرات الملايين كونه مخالفا لقانون امتلاك الشركات للعقار السكني وهو ما أدى إلى تدني حركة التداول على هذا القطاع الرئيسي في السوق واعتبر التقرير أن أزمة «بيتك» لن تستمر طويلا في ضوء التحرك الحكومي الرامي لتحسين أوضاع السوق العقاري والمتوقع وأن ينتج عنها قرارات تصب في مصلحة سوق العقار.

وأشار التقرير إلى أن القطاع الاستثماري أيضا تراجع بسبب التخوف من بطء حركة السوق وعدم ظهور بوادر مشجعة لتنامي قيمة الأصول للعقار الاستثماري في ضوء ما يتردد عن حدوث انخفاضات متوقعة ناتجة عن نقص السيولة من جانب وعن الهواجس للوضع السياسي الحاصل في البلاد بين الفينة والأخرى، وهو ما يسبب قلقا لأصحاب الأموال، وأفاد التقرير بأن قيمة التداولات للعقار الاستثماري سجلت 59,5 مليون دينار خلال أغسطس الماضي بواقع 74 صفقة عقارية.

انتعاش عقاري جيد في أكتوبر

.. وتبحث تعزيز العلاقات المشتركة مع سفيري إيران وألمانيا بالكويت

استقبلت وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي في مكتبها امس سفير الجمهورية الإيرانية لدى الكويت روح الله قهرماني جابك، وتركزت المحادثات حول توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين الصديقين وآفاق تنميتها وتطويرها خلال السنوات القليلة المقبلة، كما دار الحوار حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك خاصة في مجال الاستثمار بين البلدين.

كما استقبلت فرانك ماركوس سفير جمهورية ألمانيا لدى الكويت وقد ناقش الطرفان التعاون التجاري وسبل توثيق العلاقات الثنائية في جميع المجالات وأهم الأمور التي تدعم العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين الصديقين واستعرض الطرفان الفرص الاستثمارية المتاحة فيما بينهما في مختلف القطاعات الاقتصادية، حضر اللقاء عبدالعزيز الخالدي وكيل وزارة التجارة والصناعة.

درع تذكارية من الوزيرة إلى السفير الإيراني في الكويت بحضور الخالدي

بنمو 10,4٪ مقابل 596 مليون دينار عن الفترة نفسها من 2010

الجمان: 658 مليون دينار إجمالي أرباح الشركات المدرجة بالنصف الأول

ذكر تقرير مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية ان النتائج المجمعة للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ارتفعت بمعدل 10,4٪ للنصف الأول 2011 بالمقارنة مع النصف الأول 2010، حيث بلغت أرباحا صافية بمقدار 658 مليون دينار مقابل 596 مليون دينار بزيادة قدرها 62 مليون دينار، وتجدر الإشارة إلى إنه تم استبعاد أرباح «زين» الاستثنائية البالغة 770 مليون دينار من بيع «زين أفريقيا» من النتائج المجمعة وقطاع الخدمات والشركة ذاتها عن النصف الأول 2010، كما تم استبعاد أرباح «اتصالات» الاستثنائية الناجمة عن إعادة تقييم بعض الموجودات والبالغة 265,5 مليون دينار من النتائج المجمعة وقطاع الخدمات والشركة ذاتها عن النصف الأول 2011، وذلك حتى يكون التحليل بعيدا عن المتغيرات الاستثنائية المؤثرة.

وقد كانت جميع القطاعات المدرجة رابحة في النصف الأول 2011 باستثناء قطاع الاستثمار الذي تكبد خسائر بمقدار 65,1 مليون دينار رغم انخفاضها بمعدل 15٪ عن الخسائر المناظرة في العام 2010 حين بلغت 76,2 مليون دينار، وقد حققت 5 قطاعات نموا في الأرباح مقابل تراجع أرباح الـ 4 قطاعات الأخرى، أما على صعيد الشركات، فقد حقق «برقان» أعلى نمو مطلقا في ارتفاع النتائج للنصف الأول 2011 بمقدار 32,5 مليون دينار بالمقارنة مع النصف الأول 2010، تلاه «القرين» بمقدار 17,1 مليون دينار، ثم «خليج ب» بمقدار 16,3 مليون دينار، أما الأكثر تراجعا في النتائج خلال فترتي المقارنة، فقد تصدرها «بيتك» بمقدار 25,3 مليون دينار، تلاه «أجيليتي» بمقدار 20,1 مليون دينار، ثم «عارف طاقة» بمقدار 12,5 مليون دينار.

أما من حيث أعلى الأرباح المطلقة للنصف الأول 2011، فقد تصدر «وطني» القائمة بمقدار 146,7 مليون دينار، تلاه «زين» بمبلغ 140,2 مليون دينار، ثم ـ ولو بفارق واسع ـ «بيتك» بمبلغ 45,5 مليون دينار، وفي المقابل، تكبدت «جلوبل» أعلى الخسائر بمقدار 38,7 مليون دينار، تلتها ـ بفارق كبير ـ «الصفاة» بمقدار 9,5 مليون دينار، ثم «المال» بخسائر 8,9 ملايين دينار.

وفيما يتعلق بأعلى ربحية للسهم الواحد للنصف الأول 2011، فكانت «كابلات» في المقدمة بمقدار 154,0 فلسا، تلتها «اتصالات» بمقدار 85,5 فلسا (بعد استبعاد الربحية الاستثنائية)، ثم «أغذية» بمقدار 75,0 فلسا، أما الأكثر خسارة للسهم، فقد تصدر القائمة «الصخور» بمقدار 52,9 فلسا، ثم «الرابطة» بمعدل 32,3 فلسا للسهم، تلتها مباشرة «جلوبل» بواقع 32,0 فلسا للسهم.

من جانب آخر، كانت «ميدان» الأعلى في تحقيق نمو للربحية في النصف الأول 2011 بالمقارنة مع النصف الأول 2010 وذلك بمقدار 58,2 فلسا، تلتها «كابلات» بمقدار 49,0 فلسا، ثم «غلف انفست» بمقدار 29,7 فلسا كتخفيض لخسارة السهم، حيث انها ظلت خاسرة بمقدار 8,4 فلوس في النصف الأول 2011، أما الأكثر انخفاضا في ربحية السهم خلال فترتي المقارنة، فكان من نصيب «بورتلاند» بمقدار 109,9 فلوس، تلتها «الصخور» بمقدار 59,0 فلسا، ثم «الرابطة» بمقدار 43,8 فلسا.

وكانت محصلة نتائج النصف الأول 2011 هو تحقيق 121 شركة لأرباح مقابل تكبد 70 شركة لخسائر، وذلك بحصة 63٪ للرابحة مقابل 37٪ للخاسرة من الإجمالي، في حين تحسنت نتائج 93 شركة بواقع 49٪ من إجمالي الشركات مقابل تراجع نتائج 98 شركة بما يعادل 51٪ من الإجمالي.

وفيما يتعلق بالأرباح الاستثنائية لـ «اتصالات» البالغة 265,5 مليون دينار في النصف الأول 2011 كما أسلفنا، فقد شكلت 86٪ من صافي أرباحها، كما مثلت 55٪ من أرباح قطاع الخدمات المدرجة به، وأيضا 29٪ من أرباح جميع الشركات المدرجة، وذلك للنصف الأول 2011.

وتجدر الإشارة إلى أن التحليلات أعلاه هي خاصة بـ 191 شركة مدرجة، حيث لم تشمل الشركات التي لا يتوافق عامها المالي مع السنة الميلادية والبالغ عددها 16 شركة، كما لا تشمل الإحصائيات أعلاه 21 شركة موقوفة عن التداول لأسباب متعددة وبتواريخ متفاوتة، باستثناء شركة «غلف أنفست» التي دخلت بياناتها المالية في التحليل أعلاه نظرا لتوافرها رغم أنها موقوفة، كما لم تضم البيانات اعلاه نتائج شركة «الامتياز» نظرا لعدم توافر بياناتها المقارنة عن النصف الأول 2010، حيث تم إدراجها خلال الربع الأول 2011، من ناحية أخرى، فقد تأخر إصدار التقرير أعلاه نظرا لتأخر عدة شركات في إعلان نتائجها للنصف الأول 2011، حيث تم إدراج نتائج «صلبوخ» ضمن التحليلات والتي تم إعلانها الثلاثاء الماضي.

الشركات التي انخفضت وارتفعت نتائجها في النصف الأول من 2011

توزيع الشركات ما بين رابحة وخاسرة لنتائج النصف الأول من 2011

صافي أرباح (خسائر) القطاعات للنصف الأول من 2011

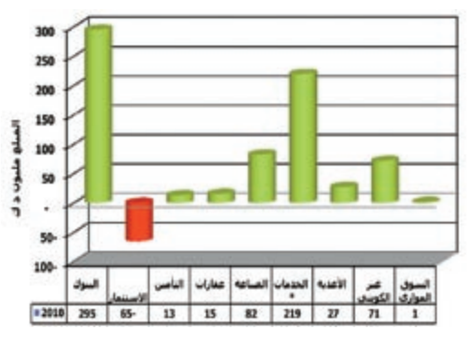

أعلى 10 شركات من حيث الأرباح المطلقة في النصف الأول من 2011

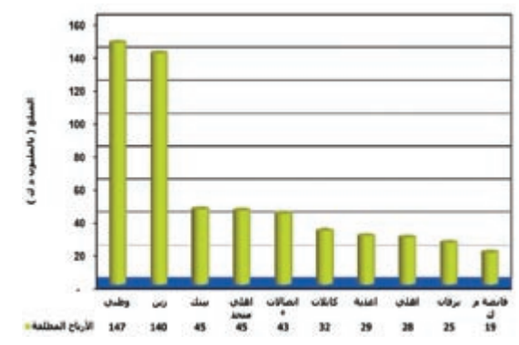

أعلى 10 شركات من حيث الخسائر المطلقة للنصف الأول من 2011

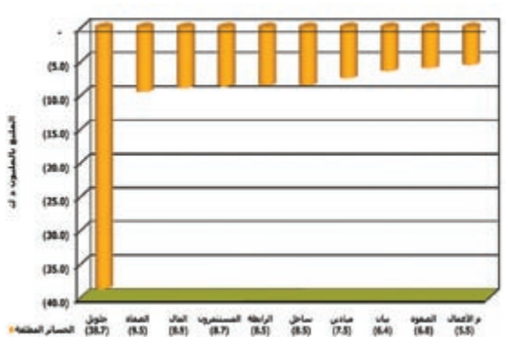

حصة الأرباح الاستثنائية للاتصالات (لقاء إعادة تقييم موجوداتها) من حيث إجمالي أرباح الاتصالات للنصف الأول 2011

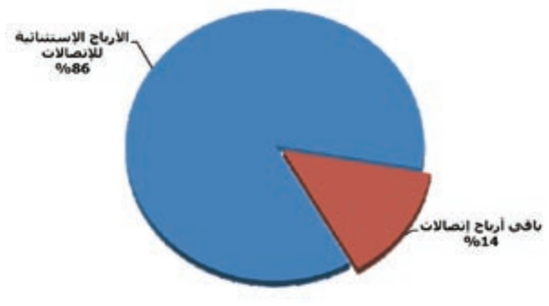

حصة الأرباح الاستثنائية للاتصالات (لقاء إعادة تقييم موجوداتها) من إجمالي أرباح قطاع الخدمات للنصف الأول 2011

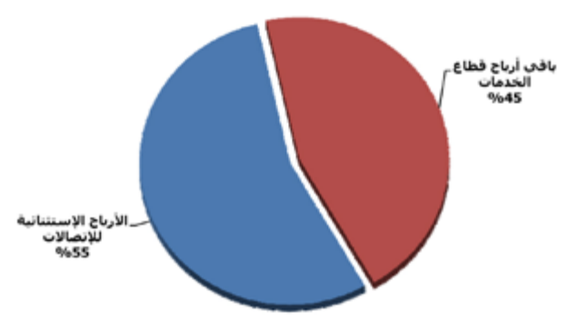

حصة الأرباح الاستثنائية للاتصالات (لقاء إعادة تقييم موجوداتها) من إجمالي أرباح جميع الشركات المدرجة للنصف الأول